# التكامل الفعال بين انظمتنا التعليمية الثلاثة «٣»

## «متطلبات الدور المتغير للمعلم»

د/حسين عبدالله عبادي الاشول●

هذه الحلقة الثالثة من سلسلة موضوعات سابقة كنا قد بدأناها بمقدمة تحت عنوان «التعليم الثانوي بين الواقع ومتطلبات المستقبل» وتحدثنا في الحلقات السابقة عن مضمون وجدوى الآليات الاجرائية المقترحة ذات الصلة بتكامل انظمتنا التعليمية الثلاثة «التعليم العالي والبحث العلمي، التربية والتعليم، التعليم الفني والتدريب المهني» واهمية التعاون والتنسيق فيما بينها من حيث تصميم المناهج والبرامج التدريبية والخطط والاستراتيجيات المستقبلية كون العملية التعليمية منظومة متكاملة ، بهدف تحسين نوعية المخرجات التعليمية بمختلف التخصصات القائمة وربط توجهاتها بمتطلبات واحتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل والانتاج في بلادنا في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم «٢٦١» لسنة ٢٠٠٤، بشأن الانجاز النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١م/٢٠٠٥م واستكمالا لسياق الموضوع سنتحدث اليوم عن مضمون الآلية الاجرائية الثالثة وهي: «آليات مساهمة سوق العمل في تطوير وتحديث نظام التعليم العام والمهني والتقني من خلال دوره في اعداد وتطوير معلم ومدرب التعليم الثانوي بمختلف فروعه وتخصصاته

وكذلك دوره في استيعاب المخرجات التعليمية ، وتركيزنا على التعليم الثانوي من منطلق ان المرحلة الثانوية تمثل نقطة الالتقاء وهمزة الوصل بين الأنظمة التعليمية المختلفة وتخصصاتها، فكما أن معلم هذه المرحلة هو من مخرجات الكليات والمعاهد المتخصصة فان طلابها يمثلون مخرجات التعليم الاساسي من «١-٩» وهم ايضا مدخلات التعليم الفني والتدريب المهني بالضرورة ، وكذلك المدخلات المستقبلية للتعليم الجامعي بكل فروعه وتخصصاته كما ان هذه المرحلة التعليمية بالنسبة للدول المتحضرة التي انتهجت في نضمها اسلوب التعليم الانتاجي المرتبط بسوق العمل في اطار السياسة التعليمية التكاملية تمثل محطة فرز هامة لتوزيع جميع الاختصاصات وتنويعها وفقا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل والانتاج فهي المرحلة التي تحدد المسارات التخصصية للطلاب سواء المسارات المهنية والتقنية التي تستقبلهم المعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع او المسارات المتعددة الاخرى ، الادبية والعلمية والمتخصصة لما بعد هذه المرحلة والتي تستقبلهم كليات الجامعات او المعاهد العليا التخصصية .. فكلا يختار المسار المناسب للتخصص المناسب بحسب ميوله ورغبته واستعداده ، والعمل بهذه الطريقة في وقاعنا التعليمي في تقديري تستطيع بموجبه وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والفني والتدريب المهني التحكم بمدخلاتهما من التخصصات المختلفة والمطلوبة وفقا لخططنا التنموية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، وبالتالي افراز مخرجات تعليمية ذات جدوى اقتصادية وانتاجية فاعلة ، وبالمقابل فاننا نحتاج لهذه المرحلة الى معلمين ومدربين مميزين ذوي كفاءة ومهارة عاليتين بما يتناسب وحجمها وأهميتها .

ومن هذا المنظور فان أية رؤية مستقبلية أو صياغة استراتيجية معينة عليها ان تكون واقعية وقابل للتطبيق بقدر الامكان وهذا يعني ان يؤخذ في الاعتبار واقعية كل طرق بما تمليه عليه الاستراتيجية من متطلبات وهناك طرف أساسي يهم الجميع ألا وهو المعلم والمدرب عصب العملية التعليمية والتدريبية ومفتاح نجاحها فاذا ما نصت الاستراتيجية على تنمية مهاراتهما وتطوير اساليب التدريب وفقا لمتطلبات العمل التي هي بطبيعتها دائمة التغير فان الاستراتيجية تكون مطالبة ايضا برسم الطريق نحو تحديث مهارات المعلم والمدرب ومعلومتهما بما يتوافق والتحديث الجاري في المهنة داخل سوق العمل ومتغيراته وبما يواكب التطورات المتسارعة في التكنولوجيا التصنيعية، حيث ان عديدا من الدول ومن بينها دول عربية قد اخذت بفكرة التعاقد مع سوق العمل لإعارة المعلمين والمدربين اليه اثناء الخدمة او قبلها خلال فترات معينة وبشكل دوري بحيث يزاولون العمل في واقعه وظروفه التي اوصلته اليها التكنولوجيا المتوافرة، وتكون ممارستهم للعمل لمدة لاتقل عن شهر كامل في المرة وتدفع اجوارهم جهة العمل التي يعملون فيها حتى لا يكونوا كضيوف عليها بل يصبحوا جزءا من نسيجها وتعقد الاتفاقيات مع سوق العمل بهدف تفعيل الشراكة والتنسيق بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل والإنتاج والوصول إلى نوع من تبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل ويقوم سوق العمل بتوفير فرص التدريب للطلاب على نوع المهن والمهارات في مواقع العمل والإنتاج والمساهمة في الإشراف على تدريبهم وتوفير حوافز اقتصادية للمتفوقين من الطلبة وبالتالي مشاركة أرباب العمل في تحديد احتياجاتهم من التخصصات المهنية المتوافرة والمساهمة ايضا في تمويل الورشة الخاصة بتكامل المناهج والبرامج التدريبية ومتطلبات برامج الانتقال من المؤسسة التعليمية إلى مواقع العمل والإنتاج، حيث ان من المسلمات المتعارف عليها لدى المختصين الباحثين والتربويين بأن مدى تقدم التعليم في أي بلد يعتمد بشكل أساسي على مدى توفر الكوادر التدريسية والتدريبية المؤهلة فيه، إذ أن هذه الكوادر هي حجر الزاوية في تطوير العملية التعليمية ، كما ونوعا، لذلك فإن أية خطوة لاستحداث أو تطوير مؤسسة تعليمية معينة لابد أن تقترن بخطط لإعداد وتأهيل المعلمين والمدربين بشكل يؤمن قيامهم بمسئولياتهم التعليمية والتربوية في إعداد طلبة قادرين على استيعاب مستجدات التعليم وتأهيلهم وفقا لأهداف المجتمع وطموحاته من منطلق أن الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي قد أكدت على حقيقة أن التعليم في جوهره هو عملية صناعة المستقبل وهو أداة بناء الإنسان المنتج المبدع، وأكدت أيضا على إيجاد تدريب مستمر يرافق العملية التربوية ويساعد على تلافي القصور بما يخدم أهداف وخطط التنمية وفق آلية واضحة ومحددة تعتمد على استخدام الأساليب الحديثة في التعليم والتدريب المستمرين.

وقد أولت استراتيجية تطوير التربية العربية التي اعتمدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اهتماما كبيرا وأولوية خاصة لإعداد المعلمين في سلسلة عوامل إصلاح التعليم والتدريب خلال مؤتمرها الذي انعقد في الخرطوم عام ١٩٧٨م، حيث ورد في مجال اسبقيات تطوير التعليم في مجتمعاتنا العربية جعل إعداد المعلمين لهذا التعليم في قائمة الأولويات الخاصة، فوفرة المعدات ورصد الأموال ووضع المخططات والاستراتيجيات لا تكفي وحدها دون معلمين مدربين ومؤهلين اكفاء.

كما تناولت المؤتمرات والندوات التي عقدتها مختلف المنظمات العربية ذات العلاقة بموضوع إعداد معلم التعليم و التدريب وتطويره، وأولته اهتماما متميزا. وتعتبر الحلقة الدراسية التي أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دمشق خلال عام ١٩٨٢ من أهم اللقاءات العربية التي كرست لدراسة الموضوع من خلال تجارب الأقطار العربية والدول الاخرى.

ولما كانت مهام المعلم تتمثل في قيامه بالتدريسات النظرية واستخدام الوسائل التعليمية المناسبة وإكساب المهارات والتوجيه السلوكي والتربوي بما يجعل طلابه مؤهلين للقيام بمهامهم في حقل العمل بعد تخرجهم فإن مهام المدرب تتمثل في العمل في الورش والمختبرات التدريبية وتدريب الطلبة على القيام بالتمارين والتجارب التطبيقية وتهيئة مستلزماتها ومتابعة تنفيذها وإكساب المهارات وقياس وتقويم اكتساب المهارة لدى الطالب وغيرها، لذلك فإن أهم المواصفات المطلوب توافرها اليوم كمتطلبات للدور المتغير للمعلم هي:

١- المهارة الفنية العالية في حقل اختصاصه ومتابعة الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير مجال اختصاصه.

٢- الخبرة العملية التطبيقية والنظرية في مجال تخصصه واستخدام اساليب التدريب الحديثة من خلال فتح المجال امام الطالب للتعلم الذاتي والمشاركة في الحوار والنقاش والاستكشاف بما يتماشى وخصائصه النفسية والعقلية والجسدية.

٣- الاهتمام بالبحث العلمي في مجال اختصاصه وتطويره والقدرة على تتبع كل جديد..

٤- القدرة على صياغة المناهج الدراسية والبرامج التدريبية والبحث المتواصل لتطويرها وتحديثها.

٥- الرغبة والاقتناع بمهمة التدريب واستيعاب المفاهيم التربوية والقدرة على توصيلها.

٦- التأهيل التربوي والعلمي والقدرة على استخدام الاساليب المتطورة والوسائل التعليمية الحديثة في التعليم والتدريب المستمرين من اجل ايصال المعلومات للطلبة بشكل مناسب.

٧- القدرة على متابعة المتغيرات والمستجدات في محتوى المهن والمهارات في مجال اختصاصه.

٨- الالمام بالأسس التربوية والنفسية لمعرفة خصائص نمو الطلاب الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية ومراعاتها اثناء عملية التعليم والتدريب.

وهناك ثلاثة عناصر أو محاور اساسية ومترابطة للإعداد والتدريب المتكامل للمعلم يمكن من خلالها تحقيق المواصفات المطلوبة آنفة الذكر وهي:

١- عنصر الاختصاص الأكاديمي: ويشمل المعلومات النظرية والمعارف الاساسية والتطبيقية والتكنولوجية ذات العلاقة بالاختصاص.

٢- عنصر المهارات أو الإعداد التطبيقي والعملي: ويشمل المهارات اليدوية والأساسية والمقدرة على التعامل مع الاجهزة والمعدات الحديثة وتشغيلها وتطويعها في تطوير وتحسين الانتاج كما ونوعا، وتقليل الاعتماد على الجهد البشري.

٣- عنصر التربية والتعليم: ويشمل الإعداد التربوي والإلمام بطرائق وأساليب التدريس والتدريب وعلم النفس التربوي والتقنيات التربوية ووسائل التربية الحديثة المعاصرة.

ويضاف الى هذه العناصر الثلاثة وبعد يرتبط بعامل الزمن يتمثل في الخبرة العملية والتطبيقية والتربوية، أي في ممارسة العمل الميداني واكتساب الخبرة في العناصر الثلاثة المذكورة آنفا، خاصة مايتعلق منها بالمهارات التطبيقية والعملية والخبرات التكنولوجية الميدانية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المعلم لابد له أن يجمع العناصر الثلاثة الأولى لكي يكون قادرا على القيام بمهامه وواجباته، وإن اختلفت نسب ومقادير كل منها.

كما ان هناك وسائل مختلفة لإعداد وتدريب المعلم، وإن الاسلوب المعتمد في أي بلد يعتمد عادة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي فيه. ويمكن تلخيص هذه الوسائل ضمن اسلوبين رئيسيين هما الاسلوب التكاملي والأسلوب التتابعي.

أ- الأسلوب التكاملي

ويتم إعداد وتدريب المعلم بهذا الاسلوب قبل التخرج عن طريق الجمع بين الإعداد التربوي والإعداد التخصصي وذلك في المعاهد والكليات المتخصصة لإعدادهم ، حيث تتضمن عناصر الإعداد المتكاملة بهذا الاسلوب كافة متطلبات الاختصاص من معارف نظرية وعملية وثقافية عامة، بالإضافة إلى المهارات التطبيقية واليدوية في الورش والمختبرات المتوافرة داخل المعهد أو الكلية أو من خلال التنسيق مع سوق العمل للتدريب في فترات معينة على نوع المهن والمهارات المطلوبة، كما يتلقى الطالب في المراحل المتقدمة من دراسته تدريبا على طرق التدريس وعلم النفس التربوي وتقنيات التعليم، ويتدرب لفترة محددة تحت إشراف اساتذته في المدارس أو المعاهد المهنية قبل تخرجه للعمل كمعلم أو مدرب مهني.

ولهذا الأسلوب مزايا واضحة تتمثل في سهولة الإشراف عليه وإدارته وانخفاض كلفته رغم أن الطالب قد لايكون على درجة مناسبة من النضج والخبرة تمكنه من الاستفادة القصوى بشكل وظيفي من المباحث التربوية، لذلك فإن هذا الاسلوب يحظى بالأفضلية لدى المسئولين عن التعليم والتدريب ولدى المخططين الاقتصاديين.

٢- الأسلوب التتابعي

يتم متابعة إعداد وتدريب المعلم بهذا الاسلوب بعد التخرج من خلال تدريبه قبل الخدمة أو اثنائها (أي بعد التحاقه بمهنة التعليم) عن طريق التفرغ الكلي أو الجزئي لفترة محددة . وموجب هذا الاسلوب ، يتم تأمين الخبرة الميدانية للمتخرجين من الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية ثم يستمر البرنامج في تأهيلهم تربويا قبل أو اثناء الخدمة عن طريق إدخالهم في دورات تدريبية في طرق التدريس واستخدام التقنيات والوسائل التربوية الحديثة في التعلم، ومن مزايا هذا الاسلوب أن الطالب المتخرج يكون على درجة مناسبة من النضج تمكنه من الاستفادة بشكل أفضل من المقررات التربوية، وكان هذا الاسلوب تقريبا يستخدم في السابق في معاهدنا العليا لتدريب وتأهيل المعلمين والمعلمات من مخرجات الثانوية العامة أو مايعادلها قبل وأثناء الخدمة واقتصر عمل المعاهد حاليا بتأهيل وتدريب المعلمين والمعلمات اثناء الخدمة فقط .

كما نؤكد دائما على ضرورة عمل مناهج وبرامج تدريبية على مبدأ التعليم والتدريب المستمرين لاهمية ذلك في رفع كفاءة المعلم ومواكبة التطورات الحاصلة في حقل التخصص وفي سبيل ذلك فقد عملنا وما زلنا نعمل في وزارة التربية والتعليم «قطاع المناهج والتوجيه» بالتنسيق مع المانحين على وضع وصياغة ادلة تدريبية خاصة «حقائب تدريبية» لاعداد وتدريب المعلمين والمعلمات اثناء الخدمة، بهدف تطوير مهاراتهم المهنية وتعزيز قدراتهم في تحسين الاداء ومساعدتهم في تعويض النقص والاختلالات في محتويات المناهج الدراسية التقليدية والتعامل معها بأكثر مرونة وفاعلية، من اجل تسحين مستوى الفهم العلمي والتربوي لدى المستهدفين من الطلاب خاصة مرحلة التعليم الأساسي .

وقد اشار التقرير الختامي لاجتماع عمداء كليات التربية ومسؤولي تدريب المعلمين اثناء الخدمة المنعقد في الدوحة في شهر سبتمبر ١٩٩٨م والذي اصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حول تطوير برامج اعداد المعلمين وتدريبهم للوفاء بمتطلبات الدور المتغير للمعلم في البلاد العربية .

حيث تم اصدار دليل لتطوير اعداد المعلمين وتدريبهم في الوطن العربي والذي ارتكز وضعه على نتائج دراسة واقع الاعداد والتدريب، وعلى الدراسات التي كشفت عن الدور المتغير للمعلم في ضوء التحولات المتسارية التي يشهدها العالم والقطاع التربوي في نهاية القرن العشرين، كما يرتكز على تجاوب البلدين المتقدمة في هذا المجال، وقد اشار الدليل الى جملة من المبادئ والتوجهات العامة لتطوير اعداد المعلمين وتدريبهم ومنها ما يلي :

١- الالتزام بتطوير نظامي الاعداد والتدريب لمعلمي مراحل التعليم ما قبل الجامعي .

٢- تمهين التعليم «بمعنى اعتبار التعليم مهنة تخضع ممارستها لجملة من الشروط منها اكتساب معارف ومهارات محددة واتجاهات معينة عن طريق الاعداد والتدريب» .

٣- مواكبة الغايات الجديدة للتربية الناجمة عن التغيرات العالمية المتسارعة .

٤- تحديث محتويات برامج الاعداد والتدريب .

٥- تحديث الطرائق والتقنيات .

٦- عقلنة منظومة الاعداد والتدريب وضمان الاتساق بين مختلف مكوناتها .

٧- توفير التمويل اللازم لمتطلبات الاعداد والتدريب .

٨- استقطاب طلبة متميزين للالتحاق بمؤسسات الاعداد .

٩- تحسين الظروف العامة للاعداد والتدريب .

١٠- إرساء نظام تقويم فعال لبرامج الاعداد والتدريب .

ونشير في هذا السياق الى ان عملية التطوير لواقع اعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة في واقعنا التربوي أمر متأكد من منطلق ان التربية والتعليم موضوع متحرك ومتحول بحكم طبيعة الدينامية فيه ومن منطلق التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، والاكتشافات الجديدة في مجال الاتصال والتكنولوجيا، وما لهذه التغيرات من تأثير في طبيعة دور المعلم في تعامله مع الطلبة، ومع المادة التعليمية .

ويتطلب ذلك في عملية التطوير اعتبار ملامح الواقع للاعداد والتدريب، منطلقا لهذه العملية واعتبار ايضا الدور المتغير للمعلم الذي فرضته المستجدات في عالم اليوم، وكذلك تجارب البلدان الاجنبية والمتقدمة منها على وجه الخصوص، ولابد من الاشارة ايضا الى ان عملية التطوير تحتاج لاعتماد مقاربة منهجية يؤمنها المتخصصون بالمجال وتخطيط ومتابعة وتقويم فتسارع انتاج المعرفة وكذلك تعدد التجديدات والاختراعات ومجالات تطبيقها بالاضافة الى تسارع تقادم المعارف بشكل عام مما يستدعي، على الصعيد التربوي مزيدا من الربط بين عمليات التعليم والبحث العلمي والعمل الانتاجي المرتبط بسوق العمل وان يترك التعليم مكانه للتربية والعمل بمبدأ التربية المستديمة، والسعي الى تكوين الانسان متعدد المهارات القادر على التعليم الذاتي.

وبذلك فان المعلم مدعو الى :

● ان يكون معلما، متعلما ومدربا وباحثا .

● ان يركز على طرائق وأساليب التعلم اكثر من تركيزه على المعرفة ذاتها .

● ان يحدد انماط المعرفة الأكثر استحقاقا واستخداما في ضوء الغايات والطموحات المجتمعية .

● ان يعمل على استخدام المعارف في حل المشكلات .

● ان يستخدم التقنيات الحديثة ويدرب طلابه على توظيفها بالشكل المطلوب .

● ان يكون وسيطا بين طلابه والمعرفة .

● ان يكون مشاركا في وضع المناهج التعليمية والبرامج التدريبية بدلا من ان ينحصر دوره في تطبيقها .

● ان يكون طرفا فاعلا في سيرورة التغيير بوجه عام .

كذلك فان الثورة التكنولوجية التي تعم هذا العصر تستدعي من التربية ، لكي تحصل الفائدة المرجوة منها ان تعمل على :

● تمتين صلة الناشئة بمصادر المعلومات .

● التدريب على كيفية الحصول على المعلومة وتحليلها وفهمها .

● تنمية الفكر النقدي والقدرة على حل المشكلات .. بحيث يصبح المعلم موجها ومرشدا لطلابه أكثر مما هو مصدر المعرفة.

وفي سياق موضوع مساهمة سوق العمل في تطوير نظام التعليم وأهمية الشراكة بينه وبين المؤسسات التعليمية سوف نستعرض بعضا من التجارب لبعض دول معاصرة كيف ان سوق العمل ساهم في تطوير نظمهم التعليمية من خلال الشراكة الفاعلة بينه والمؤسسات التعليمية، فالولايات المتحدة على سبيل المثال:

إن فتح سوق العمل ذراعية لاستقبال تنفيذ الانتقال من المدرسة الى العمل وذلك بموجب نظام اتفاقية المشاركة بتوفير فرص تدريبية للتلاميذ في مواقع العمل والانتاج على نوع المهن والمهارات والتخصصات المطلوبة والمساهمة في الاشراف على تدريبهم وكذلك المساهمة في تمويل برامج التكامل ومتطلبات برامج الانتقال من المدرسة الى العمل وفقا لتنسيق وتكامل بين المتخصصين في المؤسسات التعليمية وارباب العمل .

أما اليابان : فقد تم الاتفاق مع سوق العمل بنظام المشاركة بين المؤسسات الاكاديمية والصناعية ومدارس التعليم الثانوي والفني، وذلك من خلال إبرام اتفاق فيما بينهما يقوم سوق العمل بموجبه بما يأتي:

- توفير معدات واجهزة للمدارس والمعاهد المهنية والفنية .

- تقديم خبرات في تطوير المناهج الدراسية وبرامج التدريب والمساهمة في تنفيذها .

- توفير فرص التدريب الميداني في مواقع العمل على نوع المهام والتخصصات المتوافرة .

- توفير حوافز اقتصادية للتلاميذ المتفوقين .

كذلك بالنسبة لالمانيا : فقد تم الاتفاق بين النظام التعليمي وسوق العمل على مايلي :

- المساهمة في رسم سياسات التعليم الثانوي بمختلف تخصصاته وتخطيط برامجه وتنفيذها .

- توفير المؤشرات التي بموجبها تحدد العلاقة الكمية بين طبيعة الاحتياجات والتعليم والتدريب على نوع المهن والتخصصات المختلفة .

- تتولى الشركات مسؤولية التدريب المهني بموجب تعليمات وضوابط رسمية .

- يتولى سوق العمل تمويل تكاليف التدريب «من خلال صندوق التمويل الذي تتعاون الدولة مع الشركات في تمويله» .

وفي إطار الشراكة الفاعلة بين المؤسسات التعليمية للدول سالفة الذكر وسوق العمل المتغير يقوم سوق العمل بموجب ذلك بتحديد احتياجاته من التخصصات المطلوبة وإبرام الاتفاقيات مع المتدربين للعمل بمؤسساته بعد التخرج .. وتكون بذلك المؤسسات التعليمية ضمنت فرص العمل لمخرجاتها التعليمية بعد التخرج .. وهكذا..

والله الموفق ،،،

● عميد المعهد العالي المركزي للتدريب والتأهيل
وزارة التربية والتعليم

# العرب في مهب التحولات

أمين الوائلي

■ القطيعة المستحكمة بين السياسي والثقافي العربيين أدت الى قطيعة أخرى بين العرب والزمن الذي يعيشون، فنحن مجتمعات تعيش اليوم افتراضا وتعيش الامس والذي قبله أداء وفكرا وعجزا .

لم يفلح المفكر العربي بتاتا في إجبار ذاته على التأقلم مع الواقع السياسي المرير والمحبط الذي لابد من التعامل معه والدفع باتجاه تحسينه وتغييره للافضل، لكنه اكتفى بمقاطعته ورفضه والتنديد به لا أكثر .

كما لم يستطع السياسي العربي في أجهزة الحكم والسلطات العربية التنازل عن قليل من المكابرة وفتح أبواب للتواصل والحوار مع المفكرين وإذابة القليل من جليد الجفوة المفتعلة بين الجانبين .

كان لذلك أن يعمل على تبديد الجزء الكبير والمهم من الوقت والجهد في اهتمامات ثانوية تخص المصالح الذاتية للافراد والجماعات الاعتبارية وحمايتها من الخطر المتوهم والذي يمثله الطرف الآخر دون ان أدنى شعور بالمسؤولية تجاه الحاضر والمستقبل .. هذا وحده يفسر لنا لماذا نبتعد عن العصر كلما أوغلنا فيه ؟!

نعتقد أن الاشكالية العربية في جزء منها تخص ابتعاد وتباعد المواقع والمواقف التي يأخذها كل من المفكرين والساسة العرب تجاه بعضهم البعض من جهة .. وتجاه القضايا والاحداث والتفسيرات والتأويلات الخاصة بها من جهة ثانية .

ونعتقد كذلك، أن الوقت قد حان ليلعب لطرفان معا جنبا الى جنب في فريق واحد يمتلك غاية واحدة، وان ذلك بات أيسر وأمكن من ذي قبل .. فحتى لو لم يشأ الطرفان ذلك فقد أزيلت بعينها كثير من الفواصل من القواطع واقترب الجميع من بعضهم البعض بتقارب المسافات وانفتاح الآفاق، ولايستطيع أحد ان ينكر ان السياسي العربي بات الآن مضطرا للجوء للمفكر والاستفادة منه وإدماجه في إطار التوجه السياسي العام دون اهمال لأفكاره أو تجاهل لقدراته .

كما أن المفكر العربي اليوم بحاجة ماسة للدخول مع السياسي في نقاش جاد يفضي الى بلورة مشروع فكري وسياسي متكامل نطمح جميعنا لأن يكون للأمة ذلك باعتباره الضرورة الأولى وأجبة التحقق والانجاز .

لاتظن أن لدينا الكثير من الخيارات ونحن نقف على عتبات مرحلة تحول غير مسبوق تشهده المنطقة في السياسات والمصالح وحتى في الخارطة ذاتها .

الخيار الوحيد المتاح أمامنا الآن التقاء الجميع على مشروع عمل واحد متفق عليه يؤدي فيه كل طرف ما عليه وما يستطيع بتفان وتجرد واخلاص، ما لم فإن الفعل سيظل حكرا على اطراف أخرى خارجية ترى من السهل عليها العمل في ظروف تشبه تلك التي نحن عليها اليوم كأمة عدمت القدرة على التواصل والاتفاق.

فات أوان ادعاء الساسة أحقيتهم في صناعة التحولات ومواجهتها، وسقط زيف العداوة المفترضة دائما بين السياسي والثقافي .. وتحول العالم الى حالة أمكنه معها اشراك الجميع في ادارة الحياة وتسيير القطار للامام، فعلى ما يبقى العرب وحدهم على حالهم من القولبة والجمود ؟

وحتى متى يمكنهم الصمود أمام تيارات الهواء المتدفقة من كل جهة إلا إذا بذلوا أسبابه واستعدوا له ؟

.. أزمة العرب لاتحتاج الى السياسة وحدها

ولا إلى الثقافة وحدها ..

ولا إلى الاقتصاد وحده ..

إنها أزمة عامة ولايتوفر حلها إلا في إشراك الخبراء كلهم في صياغة مشروع الغد الذي نريد .

فهل يعي العرب ذلك ؟!

## آفاق

# رد التحية!!

■ أخذت كرة الثلج تتدحرج في جبل الشام التي وصف المتنبي الجانب اللبناني منها بأنها "يزلّ عنها العقاب" وتجد سوريا نفسها اليوم أمام السؤال نفسه الذي أشهره أبو الطيب أمام سيف الدولة الحمداني:

**وسوى الروم خلف ظهرك روم**
**فعلى أيّ جانبيك تميل؟**

فما أشبه الليلة بالبارحة.. ولنترقب التداعيات لأن صورة ما يجري اليوم هي من زرع الأمس أما ما سيجري غدا فقد يؤكد مقولة "ما زرعته الريح حصدته العاصفة" وهي عاصفة تمتد من فوق جبال أفغانستان حتى جبال الأطلسي وبيد الامتدادين شاطر ومشطور بينهما طازج، فليتحسس كل رأسه..

سوريا أعلنت أنها ستسحب جيشها من سائر لبنان إلى البقاع تمهيدا للعودة إلى الدار وهذا قرار حكيم حتى وإن جاء متأخرا فلأن تصل متأخرا، خيرٌ من أن لا تصل أبدا، الأمريكيون يصرون ومعهم الفرنسيون وأوروبا "الجيش مع الاستخبارات" "و" إلى سوريا وليس إلى البقاع، "و" نريد أن نرى أفعالا لا آن نسمع أقوالا، "ومن قلب حصان طروادة" يأتي صوت العم كوفي عنان وقد أراد ركوب الفرصة السانحة التي عناها الشاعر بقوله:

فضل النقيب

**تعدو الذئاب على من لا كلاب له**
**وتتقي صولة المستأسد الحامي**

وتفسير البيت موجود لدى بيونج يانج والزعيم المحبوب لاربعين مليون كوري كيم إيل.. أظنهم قد اصبحوا فوق الخمسين مليون مع حفنة من القنابل النووية، تداوي رأس من يشكو الصداعا.

المهم ان العم عنان حدد ابريل، وهو شهر وشيك لإكمال الانسحاب وإلا فإن مجلس الأمن جاهز للنظر في تفعيل قراره ١٥٥٩، وكلام عنان تهديد صريح بأن النظر سيكون تحت مظلة البند السابع وهو بند لو تعلمون عظيم حيث "تذهل كل مرضعة عمّن أرضعت وتضع كل ذات حملٍ حملها" ولا يدري مقتول من قتله، وحينذاك سنصبح وقد أصبح الملك لله، ولا يجدي البكاء على اللبن المسكوب.

وما لم تقله سوريا قاله عمر كرامي رئيس وزراء لبنان: إننا لن نستطيع مقاومة الشرعية الدولية ولا بد من تنفيذ القرار ,١٥٥٩. وهذا ما تريده المعارضة اللبنانية التي عليها الآن – وبلا إبطاء – الارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية لتجنيب لبنان وسوريا أية تكاليف إضافية لا لزوم لها لأن المهم هو الوصول إلى الهدف، أو على حد التعبير الصيني لا يهم كون لون القط أسود أو أبيض فالأهم هو أنه يصطاد "الفئران".

وبالنسبة لسوريا التي لم يضعوا أمامها سوى نموذج معمر القذافي، فإن الانسحاب والعودة ليسا مجرد "جرة قلم"، وإنما هو ثلم خطير في العقيدة القتالية ونسف لمصالح قائمة ومترسخة في كل من دمشق وبيروت، عمرها ثلاثين عاما، وفصلها يحتاج إلى مبضع جراح في غرفة معقمة، لا إلى سكين قصّاب في السوق، وعسى أن تعي أمريكا ذلك، فترد التحية بمثلها أو بأحسن منها.

## من السبت إلى السبت

# كيف تختار لك صاحباً؟

■ روي أن أحد الملوك استصحب حكيماً فقال له: أصحبك على ثلاث خلال.. قال: وماهنّ؟ قال الملك: لا تهتك لي ستراً، ولا تشتم لي عرضاً.. ولا تقبل في قول قائل حتى تستشيرني، قال: هذا لك.. فما لي عندك؟ قال الحكيم: لا أفشي لك سراً ولا أدخر عنك نصيحة ولا أؤثر عليك أحداً..قال الملك: نِعم الصاحب المُستصحب أنت...

وقال أحد الحكماء: لا تصحب من هو أغنى منك؟ فإنك إن ساويته في الإنفاق أضر بك وإن زاد عليك استذلك.. وقيل لإبراهيم بن أدهم: لم لا تصحب الناس؟ فقال: إن صحبت من هو دوني آذاني بجهله.. وإن صحبت من هو فوقي تكبر علي وإن صحبت من هو مثلي حسدني.. فاشتغلت بمن ليس في صحبته ملال ولا في وصله انقطاع ولا في الأنس به وحشة..

وقال أحد الحكماء: ليكن أول شيء تكسبه بعد الإيمان خليلاً صالحاً.. فإنما مثل الخليل الصالح كمثل النخلة إن قعدت في ظلها ظلّلتك وإن احتطبت من حطبها نفعك ، وإن أكلت من ثمرها وجدته طيباً.. قال أبو علقمة العطاري لإبنه موصياً إياه حين حضرته الوفاة: يا بنيّ إذا عرضت لك حاجة الى صحبة الرجال فاصحب من إذا خدمته صانك وإن قعدت بك مؤونة مانك، اصحب من إذا مددت يدك بخير مدها وإن رأى منك حسنة عدّها وإن رأى سيئة سدّها.. اصحب من إذا سألته أعطاك وإن سكت ابتداك.. وإن نزلت بك نازلة واساك، اصحب من اذا قلت صدّق قولك وإن حاولتما أمراً أمرك، وإن تنازعتما في حق أثرك..

وقيل أن المأمون علّق على هذه الوصية فقال : أين يوجد هذا الصاحب؟ فقيل له: أتدرك لماذا أوصاه بذلك؟ قال: لا ، قال : لأنه أراد أن لا يصحب أحداً لأن هذه الخصال لم تكتمل في أحد..

أحمد اسماعيل الاكوع

### ● وحدة الأمة أولاً

كل الشواهد التاريخية تؤكد على أنه لايجمع شمل الأمة العربية والاسلامية غير الوحدة ورص الصف وجمع الكلمة وأن الاسلام بمبادئه السامية يدعو الى نبذ التنازع والخلاف والفرقة بين أبناء الأمة الواحدة استجابة لقوله تعالى«ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » وتجسيداً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» إن الظروف المحيطة بالأمة تتطلب منها تحمل مسئوليتها كاملة لأن ناقوس الخطر بدأ يدق فوق رؤوس النيام ان استيقظوا وأنه بات من الضروري جداً جداً نبذ الخلاف ونسيان الماضي والتلاقي الصادق المخلص ومن واجب العلماء في كل بقعة من الأرض الاسلامية أن يقوموا بدورهم في التوعية الشاملة لأبناء أمة الاسلام أن ثوابتها وقواعدها واحدة وأن الاختلافات المذهبية التي تصل الى حد الحرب هي خلافات مرفوضة من قبل المسلمين.

### ● التعليم

كما أشار الأخ/علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية في كلمته التي القاها بمناسبة الدورة الرابعة للجنة الدائمة الى ضرورة تربية النشء التربية الصحيحة، وهذا يؤكد على أهمية التعليم وعلى ضرورة إعادة النظر في مناهجه بحيث يلبي حاجات البلد في شتى المجالات، ويمكن أن نسأل أنفسنا هل التعليم الأولي والأساسي يحقق أهدافه؟ ، الواقع يقول أن هذا التعليم إجمالاً يبدو بعيداً كل منهما عن أن يقرب التلميذ من الخير ويبعده عن الشر ويجعل له فكرة خاصة في الوجود الإنساني كذلك الحال بالنسبة للتعليم الثانوي والتعليم الجامعي هو بحاجة الى إعادة النظر ، فالبلد بحاجة الى التعليم الذي يزرع في نفوس الطلاب حب الخير للوطن وأن يسترد اليمني من التعليم فضائله الاجتماعية التي جنى عليها الاستبداد الطويل والنظرة الضيقة للحياة ، بحيث إذا تخرج الطالب من المدرسة لا يكون غريباً عن الحياة والمجتمع أو يكون بحاجة الى من يقوده فيها كما يقاد الذي لا يبصر ضوء النهار..

**وأذا المعلم ساء لحظ بصيرة جاءت على يده البصائر حولا**